تصورات الصحفيين لمفهوم "التنظيم الذاتي" وآلياته وإمكانية تطبيقها في المؤسسات الصحفية المصرية

دراسة ميدانية

ياسر عبدالعزيز*

إشراف: أ.د. هشام عطيةعبد المقصود**

مقدمة:

شهد المجتمع المصري أزمات عديدة في السنوات الأخيرة كان للصحافة دور مؤثر فيها، فضلًا عن وقوع أزمات صحفية بالأساس، أو مشكلات تفجرت حصرًا في الصحف ووسائل الإعلام.

ولم تقتصر تلك المشكلات على وقائع السب والقذف معروفة الأبعاد والتداعيات، ولم تكتف بحالات عدم الدقة وتزويد المجال العام بمعلومات خاطئة أو وقائع مختلقة، ولكنها أيضًا امتدت لتشمل الإضرار بالعلاقات الخارجية والإساءة إلى الوحدة الوطنية والطعن في أعراض الأشخاص.

تتعالى بعض الأصوات من المجال السياسي والصحفي منتقدة ما تعتبره "محاولة من الدولة لتقييد حرية الصحافة"، في الوقت الذي أبدت فيه الدولة حاجتها إلى ضبط الأداء الصحفي وإخضاعه لنوع من التقييم والمتابعة والمساءلة، في اعتراف واضح بأن المنظومة التشريعية الراهنة غير قادرة على تلبية هذه المتطلبات.

وكذلك ظهر ميل واضح من بعض النخب إلى محاولة تقويم الأداء الصحفي وضبطه، بل إن أطرافًا في الجماعة الصحفية ذاتها تشدد على الحاجة لمثل هذا التقويم، الذي تتزايد المطالبة به رغم وجود مواثيق الشرف والمواد القانونية التي تجيز حبس الصحفيين بسبب تجاوزات في عملهم الصحفي ضمن المنظومة التشريعية الراهنة، التي لم تتم تنقيتها بالشكل الذي يتلاءم مع التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في يناير من العام 2014، والتي منعت العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية.

أولا: مشكلة الدراسة

ازدهرت صناعة الصحافة منذ مطلع الألفية الثالثة في مصر بمعايير عدد الإصدارت الورقية والبوابات الصحفية الإلكترونية الجديدة والمتزايدة والمتنوعة فى أطر تقديمها للأحداث والقضايا وفق أنماط ملكيتها وأيديولوجياتها. وزاد دور الصحافة فى مجال مناقشة قضايا الرأي العام، وارتفعت درجات اعتماد الجمهور عليها، لكن ذلك الازدهار

* باحث دكتوراه بقسم الصحافة

** أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة و عميد كلية الإعلام جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

تزامن مع بروز مطالبات وشكاوى عديدة من المجال العام والدولة والمختصين، بضرورة إيجاد آلية متفق عليها لضبط الأداء الصحفي وتقويمه، خصوصا بعد تفجر أزمات عديدة كان الإعلام مسؤولًا عنها كليا أو جزئيا.

وتتلخص مشكلة هذه الدراسة في محاولة قياس مدى إدراك الصحفيين المصريين لآليات ضبط الأداء الصحفي، بالتركيز على عناصر "التنظيم الذاتي" Self-Regulation لصناعة الصحافة، ومدى استيعاب الصحفيين المصريين لهذا المفهوم وتطبيقه في عملهم اليومي داخل مؤسساتهم الصحفية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية تلك الدراسة في العناصر التالية:

- تزايد المطالب والمحاولات الحكومية والمهنية والجماهيرية لضبط الأداء الصحفي، عبر استخدام الوسائل القانونية أو محاولة إصدار تشريعات ذات طبيعة مقيدة لحرية الصحافة.
- الاتساع الواضح للصناعة في مصر منذ مطلع الألفية الثالثة، والانتقادات المتزايدة في شأن "ضعف تأثير مدونات السلوك ومواثيق الشرف في تقويم الأداء"، وزيادة إحالة القضايا الصحفية على المحاكم، وغياب نظام واضح لـ "التنظيم الذاتي" للصناعة.
- التراجع الظاهر في تطبيق المعايير المهنية في معظم الأداء الصحفي، وبروز الانتقادات والشكاوى من أنماط الأداء الصحفي المثيرة للجدل.

ثالثا: أهداف الدراسة :

يعد الهدف الرئيسي لهذه الدراسة:

الكشف عن رؤى وتصورات عينة من ممارسي الصحافة، والنخب الصحفية المصرية من الممارسين، لمفهوم "التنظيم الذاتي"، وتصورهم للآليات الواجب توافرها في إطار "التنظيم الذاتي" لصناعة الصحافة الوطنية، ومساراتها المستقبلية وشروط تفعيلها في الواقع المصري.

رابعا: الدراسات السابقة:

قام الباحث بمسح التراث العلمي الخاص برسائل الماجستير والدكتوراه، كذلك البحوث المنشورة في الدوريات العلمية العربية والأجنبية، وقد أسفر هذا المسح عن وجود عدد كبير من الدراسات الغربية المتنوعة التي تتناول موضوع "التنظيم الذاتي" للصحافة بصورة خاصة والإعلام بصورة عامة. بينما تظهر محدودية شديدة في الدراسات العربية. والتالي هو استعراض لعدد من الدراسات المهمة حول الموضوع:

ركزت بعض التقارير والكتب والمقالات على الجانب النظري فيما يتعلق بتناول موضوع التنظيم الذاتي للصحافة والإعلام، وحاولت ترسيخ تعريفات محددة للمفهوم، بالإضافة إلى التأريخ له، ومناقشة القضايا الجدلية المحيطة به. كما عملت على توضيح

الأسباب التي تشجع على تبني آليات التنظيم الذاتي المختلفة، والظروف المحيطة التي تمكّن من تحقيق تنظيم ذاتي أكثر قدرة وكفاءة. ومن أبرز الدراسات في هذا الصدد، التقرير الذي **أعده هارزيستي Haraszti**(2008)[1] والذي يعتبر دليلا مرشدا للمهتمين بدراسة التنظيم الذاتي للصحافة، حيث يقدم شرحا للتنظيم، وعلاقته بعدد من الموضوعات؛ مثل فكرة الخصوصية، وأن التنظيم ليس رقابة. كما يستعرض علاقة الحكومة بالمنظومة الصحفية وبالتنظيم الذاتي.

كما تؤكد دراسة **أنتوني براون Anthony Osae-Brown** (2012)، [2] أن التنظيم الذاتي، مع كل الانتقادات الموجهة إليه، لا يزال أفضل شكل من أشكال التنظيم لصناعة الإعلام، إذا أرادت وسائل الإعلام أن تؤدي دورها كمنبر لتبادل الأفكار والرقابة على الحكومة. حيث أثيرت عدة انتقادات ضد نموذج التنظيم الذاتي باعتباره غير فعال خصوصا بعد الفشل في وقف حوادث مثل فضيحة قرصنة المكالمات الخاصة في المملكة المتحدة، والتي أدت إلى توقف صحيفة "نيوز أوف ذي وورلد" عن الصدور في العام 2011.

كما قدمت **فنجلر وآخرون Fengler *et al* (2015)** [3] دراسة مسحية مقارنة حول كيفية مساءلة وسائل الإعلام وبالتحديد الصحافة، حيث تم عقد مقابلات إلكترونية مع عدد 1762 صحفيًا في 14 بلدًا. وأوضحت النتائج كيفية تقييم الصحفيين الأوروبيين لتأثير أدوات المساءلة الإعلامية القديمة مقابل الجديدة في المعايير الصحفية المهنية، مثل مجالس الصحافة، وقواعد الأخلاق، وأمناء المظالم والنقد الإعلامي، مقابل الأدوات الحديثة عبر الإنترنت مثل المدونات، وغرفة الأخبار والنقد عبر وسائل الإعلام الاجتماعية. وتضيف الدراسة أيضا بيانات تجريبية حول النقاش الدائر بخصوص مستقبل التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في أوروبا، الذي أشعله تحقيق ليفسون في المملكة المتحدة (تحقيق تم إجراؤه في شأن نجاعة أساليب الضبط والتنظيم القائمة)، وكذلك الفريق الرفيع المستوى التابع للجنة الأوروبية المعنية بحرية الإعلام والتعددية.

وفي الورقة المقدمة من الأستاذ الصحفي **وائل جمال (2011)**،[4] في ندوة **"إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات"**، سعى إلى رصد إشكاليات الإعلام في مصر، ومحاولة إيجاد حلول لتلك الإشكاليات. وقدمت الورقة رؤى وتوصيات فيما يخص الصحافة، والاستراتيجيات الأساسية لتطوير الأداء المهني، ومنها التنظيم القانوني والذاتي، واللاعبون الأساسيون وأدوراهم، والذين حددهم في (الصحف، والمؤسسات السياسية، والمجتمع المدني، ونقابة الصحفيين، والدولة). كما قدمت الورقة الخبرات الدولية في التنظيم الذاتي على مستوى الصحيفة وعلى مستوى الصناعة، مثل أمين المظالم في الجارديان البريطانية، ومجلس الصحافة في التجربة البلغارية. وخلصت الورقة إلى أن إستراتيجية التنظيم الذاتي تعد هي الأصلح للحالة المصرية، مع التراث التاريخي الذي قاد إلى مطالبات بالتخلص من السيطرة الحكومية على الصحف واستخدامها لغير الصالح العام وفي التضييق على الصحفيين وحرياتهم.

كما قامت اليونيسكو أيضا بإصدار تقرير حول **"تقييم تطور وسائل الإعلام في مصر استنادًا إلى مؤشرات اليونسكو لتطوير وسائل الإعلام" (2013)**،[5] حيث يستند

التقرير إلى مؤشرات تطوير وسائل الإعلام (MDIs) وإلى البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات (IPDC) التابع لليونسكو. وتعتبر مؤشرات تطوير وسائل الإعلام أداة رئيسية لتطوير وسائل الإعلام والتي تم تطبيقها بنجاح فعال في عشرة بلدان. ولا يفترض التقرير عرض مقاربة منهجية ثابتة؛ بل تقديم أدوات من المؤشرات التي يمكن أن تكون مصممة لخصوصيات السياق الوطني من قبل الجهات الفاعلة الوطنية لكل دولة وتحديدا مصر.

واستهدف التقرير تزويد أصحاب المصلحة المحليين- بما في ذلك المجتمع المدني والمسؤولين وصناع القرار البارزين والمهنيين القانونيين والصحفيين- بتخطيط لاحتياجات تطوير وسائل الإعلام الرئيسية في مصر ومنها الصحافة، بناءً على منهجية تطوير وسائل الإعلام المقننة والمقبولة دوليًا. كما تستند المؤشرات على خمس فئات رئيسية لتطوير وسائل الإعلام، ويعد **التنظيم الذاتي** المؤشر الثالث من تلك المؤشرات. وقد استند هذا التقرير على سلسلة من المقابلات غير المقننة مع كبار الخبراء والمسؤولين المحليين.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تمنح الدراسات السابقة الباحث القدرة على الوصول إلى تصور مكتمل للعناصر المختلفة المكونة لإطار تنظيم ذاتي متكامل لصناعة الصحافة، بما يمكنه من قياس إمكانية وجود تلك العناصر في البيئة الصحفية المصرية واحتمالات قدرتها على الوفاء بمتطلبات الضبط والتنظيم.

- تعزيز فاعلية استمارة الاستبيان، وأساليب وضع الأسئلة، وكيفية تحويل المحاور الموضوعية الى متغيرات قابلة للقياس، إضافة إلى كيفية التوظيف الأمثل للأساليب الإحصائية المختلفة، مما يثرى النتائج ويعمق دلالاتها .

خامسا: الإطار النظري:

تستند هذه الدراسة إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية، والذي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة وبالتالي يمكن الاستناد إليه في تفسير نتائجها.

تعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث تتوافر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع".(6)

قد كانت نظرية المسؤولية الاجتماعية هي الأساس الذى انطلق منه التنظيم الذاتي للصحافة بصفة خاصة والإعلام بوجه عام، ويرى كثير من الباحثين أن التنظيم الذاتي لا يتحقق من دون تحقق المباديء التي أقرتها نظرية المسؤولية الاجتماعية .

سادسا: تساؤلات الدراسة الميدانية:

1- ما مدى إدراك الجماعة الصحفية المصرية لمفهوم "التنظيم الذاتي" لصناعة الصحافة؟

2- ما تصور الجماعة الصحفية المصرية للآليات الواجب توافرها لتفعيل إطار "التنظيم الذاتي" لصناعة الصحافة؟

3- إلى أي مدى يؤثر استخدام آليات التنظيم الذاتي" فى العمل في الأداء الصحفي للقائمين بالاتصال بالصحافة المصرية؟

4- ما السمات الديموجرافية للقائمين بالاتصال، وعلاقتها بفهمهم لـ "التنظيم الذاتي" وموقفهم منه فى أدائهم الصحفى ؟

5- ما رؤية القائمين بالاتصال لمستقبل الأداء الصحفي فى الصحف المصرية فى اطار الاعتماد على "التنظيم الذاتي" فى العمل؟

سابعا: الإطار المنهجي:

أ. نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية استكشافية تستخدم أسلوب الاستبيان للقائمين بالاتصال (الصحفيين المصريين) لقياس مدى فهمهم وتفاعلهم في بيئة الصحافة المصرية مع مفهوم "التنظيم الذاتي".

ب. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح، حيث يهدف إلي جمع بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها للاستفادة منها في الأغراض العلمية .

ثامنا: مجتمع الدراسة الميدانية:

تركز الدراسة على بيئة الصحافة المصرية الصحفية من خلال عينة من النخبة الصحفية والصحفيين الممارسين للعمل في الصحف المصرية المختلفة.

تاسعا: عينة الدراسة الميدانية:

اعتمدت هذه الدراسة على العينة المتاحة من (159) صحفيًا مصريًا يعملون بالصحف المصرية والمواقع الإخبارية المختلفة، وهي: (المصري اليوم، الوطن، روزاليوسف، الهلال، فيتو، الوفد، صدى البلد، صوت الأزهر، أكتوبر، الأهرام، الأخبار، موقع مصراوي، اليوم الجديد، أخبارك، الشروق، إعلام دوت أورج، احكي)، وذلك في الفترة من 2017/11/1 حتي 2018/1/1.

وتستند العينة المتاحة في مفهومها – كما يبدو من اسمها – إلى اختيار المفردات المدروسة وفقًا لعامل "الإتاحة" وقبول المبحوثين للتعاون مع الباحث، مع مراعاة الالتزام بشروط وخصائص العينة المستهدفة.(7)

عاشرًا: أسلوب جمع البيانات:

في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة والمناهج البحثية المستخدمة والظاهرة المدروسة تم استخدام استمارة الاستبيان، وتمثلت أداة جمع البيانات في الدراسة الميدانية في

"الاستبيان" كأداة رئيسية من أدوات جمع البيانات والمعلومات على عينة من الصحفيين المصريين، الذين يعملون بالصحف المصرية المختلفة والمواقع الإلكترونية الإخبارية، وذلك للتعرف على مفهومهم للتنظيم الذاتي في الصحافة. وقد تم تصميم استمارة الاستبيان وتحكيمها من قِبَلِ أساتذة متخصصين ما بين أسئلة مغلقة وشبه مغلقة ومفتوحة.

- **الإطار الزمني للدراسة الميدانية:**

قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية في الفترة من 2017/11/1 حتى 2018/1/1.

الحادي عشر: إجراءات اختباري الصدق والثبات:

<u>إجراءات اختباري الصدق والثبات للدراسة الميدانية:</u>

المقصود بالصدق هو مدى ملاءمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات أو الظواهر المراد قياسها فعلًا. أي التثبت من أن أسلوب القياس يقيس ما يفترض قياسه.[8]

للتحقق من صدق استمارة الاستبيان، قام الباحث بعرضها على مجموعة من السادة المحكمين،[9] وإجراء التعديلات المطلوبة في ضوء ملاحظتهم. ولقياس ثباتها، تم اختبارها على 16 مفردة بواقع نحو 10% من حجم العينة الأصلي بعد شهر لإعادة الاختبار عليهم مرة أخرى، وجرى استخراج معامل الارتباط بين إجابات المبحوثين. وقد أظهر الاختبار حصول فقرات الاستبيان على معامل ثبات قيمته 88%، مما يؤكد وضوح الاستمارة وصلاحيتها لجمع البيانات المطلوبة.

الثاني عشر: أسلوب تحليل البيانات:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم إدخالها -بعد ترميزها-إلى الحاسب الآلي، ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية- The Statistical Package for Social Science (SPSS)"، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:*

1) التكرارات البسيطة والنسب المئوية.
2) الوسط الحسابي المرجح.
3) معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لتحليل ثبات المقاييس Reliability Analysis بتقدير الاتساق الداخلي بين العبارات المكونة للمقاييس، عن طريق حساب متوسط الارتباط بين عبارات المقياس وبعضها. وقد تم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة 95% فأكثر، أي عند مستوى معنوية 0.05 فأقل.

الثالث عشر: نتائج الدراسة الميدانية

أولًا: سمات العينة

أ- **النوع:**

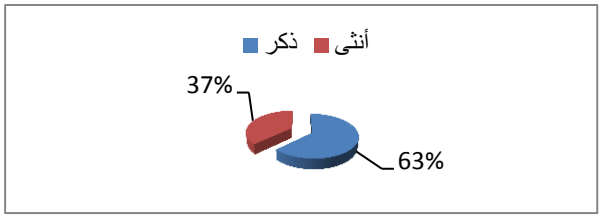

شكل رقم (1)

كما هو مبين بالشكل السابق مثلت نسبة الذكور 63% من مفردات العينة (100مفردة) ، في مقابل 37% من الإناث (59 مفردة). وهو أمر يبدو متسقًا مع حصة كل نوع في الجماعة الصحفية المصرية عمومًا.

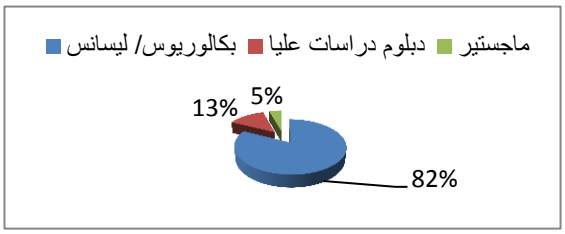

ب- **المؤهل الدراسي:**

شكل رقم (2)

يتبين من الشكل السابق أن 82% من عينة الدراسة أفادوا بأنهم حاصلون على درجة البكالوريوس أو الليسانس، مقابل 13% حاصلون على دبلوم دراسات عليا، بينما يظهر أن الذين أفادوا بحصولهم على درجة الماجستير لا تتعدى نسبتهم 5% فقط، وهو ما يبين عدم اهتمام النسبة الأكبر بين الصحفيين في عينة الدراسة باستكمال الدراسة وبلوغ مرحلة الدراسات العليا. ويمكن تفسير ذلك في إطار أنها لا تخدمهم في العمل الصحفي من وجه نظرهم، بعكس الأكاديميين وأساتذة الجامعات في مجال الصحافة والإعلام.

ج- ما تخصصك العلمي في مرحلة التعليم الجامعي:

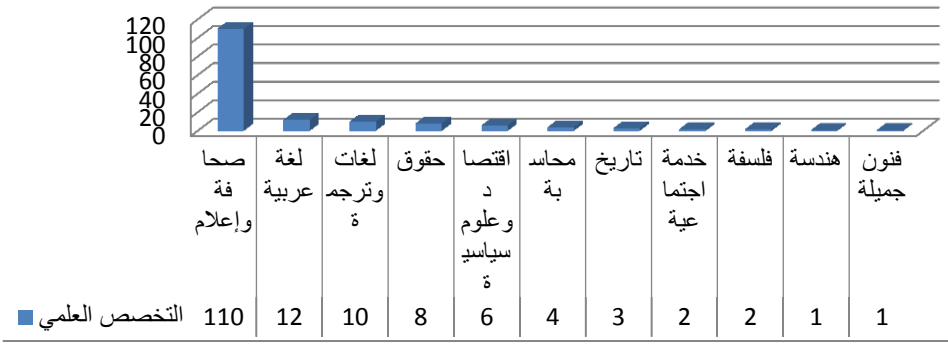

شكل رقم (3)

يوضح الشكل السابق أن 69.1% من عينة الدراسة حاصلون على بكالوريوس صحافة وإعلام من كليات وأقسام الإعلام في الجامعات المختلفة، يليهم الحاصلون على ليسانس لغة عربية بنسبة 7.5%، ثم الحاصلون على ليسانس من كلية الحقوق بنسبة 6.2%. وفي المرتبة الأخيرة جاء من حصل على بكالوريوس هندسة وفنون جميلة وذلك بنسبة 0.6% لكل تخصص، الأمر الذين يبين أن أغلب عينة الدراسة من الصحفيين دارسون للصحافة والإعلام (التخصص).

د- ما الوظيفة التي تعمل بها في صحيفتك ؟

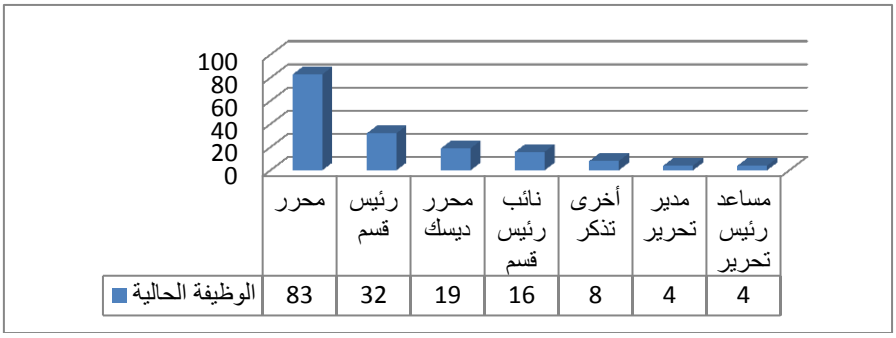

شكل رقم (4)

كما في الشكل السابق، نجد أن 83 مفردة من عينة الدراسة يعملون في وظيفة محرر صحفي، مقابل 32 مفردة ممن يعمل كرئيس قسم، يليها 19 مفردة يعملون في الديسك المركزي، ثم 16 مفردة يعملون كنائب رئيس قسم، وأخيرًا من يعمل في وظيفتي مدير تحرير ومساعد رئيس تحرير بواقع 4 مفردات لكل وظيفة، وهو ما يبين أن عينة الدراسة أغلبها من الشباب ويعملون في وظيفة محرر صحفي، وهو أمر يتسق أيضًا مع نسب توزع الصحفيين عمومًا على الوظائف داخل المؤسسات الصحفية.

ي- كم عدد سنوات خبرتك في العمل الصحفي؟

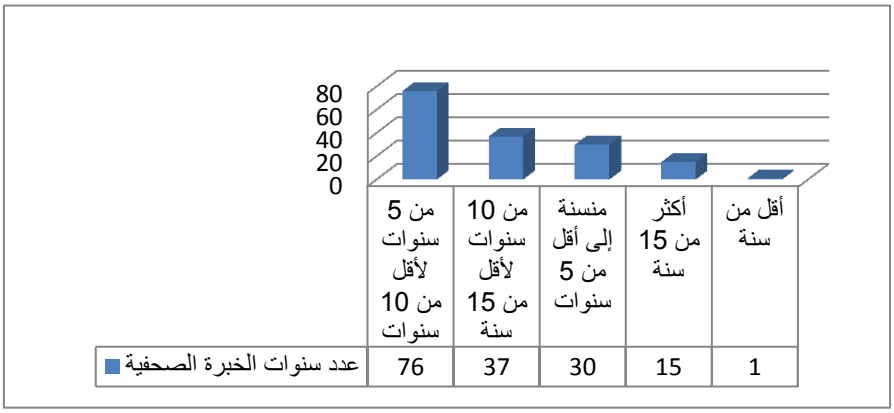

شكل رقم (5)

يتبين من الشكل السابق، أن 47.7% من عينة الدراسة تتراوح خبرتهم الصحفية من خمس سنوات لأقل من عشر سنوات، مقابل 23.2% تتراوح خبرتهم الصحفية من عشر سنوات لأقل من 15 سنة، أما من كان يعمل في مجال الصحافة من سنة إلي أقل من خمس سنوات فكانت نسبتهم 18.8%، في حين كانت نسبة من تجاوز خبرته الصحفية أكثر من

15 سنة 9.4% فقط، وأخيرًا كانت هناك مفردة واحدة من عينة الدراسة تعمل حديثًا في المجال لأقل من سنة، وهو ما يفسر أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة يعمل في وظيفة محرر صحفي وبالتالي خبرتهم الصحفية لم تزد عن عشر سنوات.

ثانيًا: استجابات الأسئلة الموضوعية:

1- نمط ملكية المؤسسة الصحفية التي تعمل بها؟

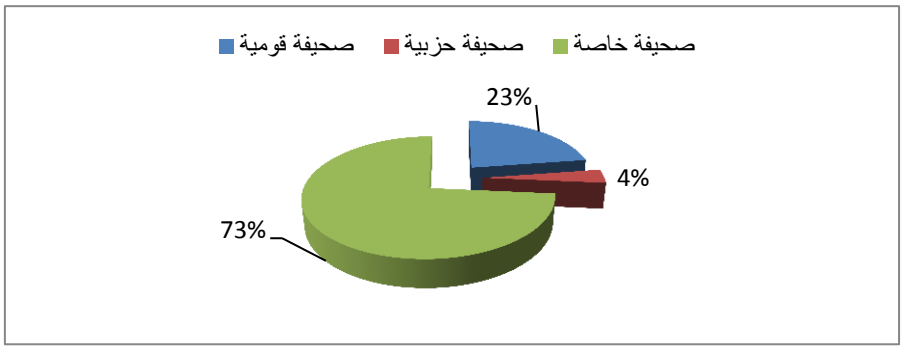

شكل رقم (6)

يوضح الشكل السابق، أن 73% من عينة الدراسة ينتمون إلى مؤسسات صحفية خاصة، و23% ينتمون للمؤسسات الصحفية القومية "المملوكة للدولة"، بينما جاء الذين ينتمون للصحف الحزبية في المرتبة الأخيرة بنسبة 4% فقط، وقد يرجع ذلك إلي انتشار وكثرة المؤسسات الصحفية الخاصة والقومية بعكس الصحف الحزبية التي توقف بعضها عن الصدور بسبب تراكم ديونها، بالإضافة إلي تراجع دورها على الساحة الإعلامية في الآونة الأخيرة.

2- ما طبيعة الصحيفة التي تعمل بها؟

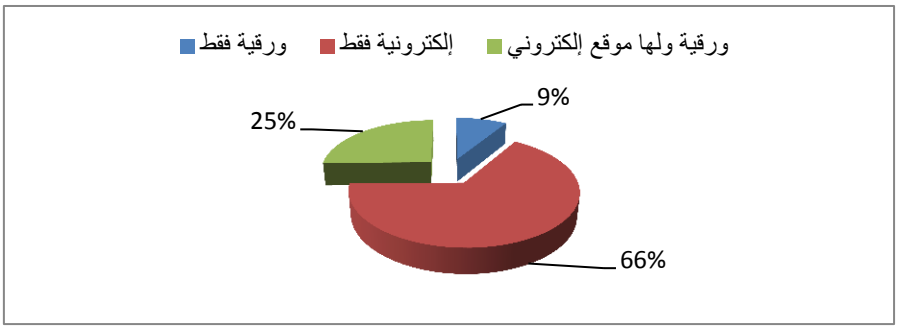

شكل رقم (7)

تبين من خلال الشكل السابق، أن 66% من عينة الدراسة يعملون في مواقع إلكترونية ، وجاء في المرتبة الثانية من يعمل في صحف ورقية ولها نسخة إلكترونية بنسبة 25%،

وأخيرًا من يعمل في الصحافة الورقية المطبوعة وذلك بنسبة 9% فقط، وقد يرجع ذلك إلي انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وتوسع وتطور الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"؛ حيث بات التحوُّل إلى عالم الإنترنت ضروريًا، بالإضافة إلي توجه العديد من الصحف المطبوعة إلى المجال الإلكتروني، أو قيام العديد من الصحف المطبوعة بوقف نشر النسخة الورقية، والتركيز على الإلكترونية فقط؛ لقدرتها على الانتشار بشكل أوسع. ففي أحدث دلالة على التراجع المطرد للصحافة الورقية، أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأنه تم إغلاق نحو 50 في المائة من الصحف المحافظة على الصدور خلال 5 سنوات فقط، بالإضافة إلي تراجع توزيع الصحف من 2.5 مليون نسخة يومياً، إلى 400 ألف نسخة في 2017، وفقاً لتقديرات خبراء التوزيع.[10]

3- كيف عرفت بالمبادئ التحريرية لمؤسستك والقواعد المهنية المنظمة للعمل بها؟

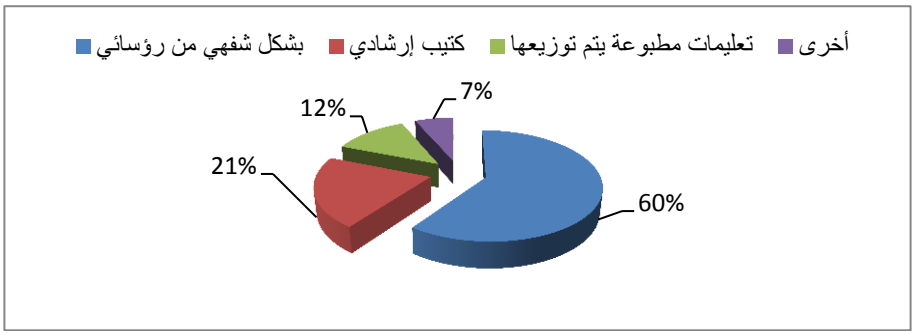

شكل رقم (8)

تبين من خلال الشكل السابق، أن 60 % من عينة الدراسة لديهم معرفة بالمبادئ التحريرية والقواعد المهنية المنظمة للعمل بمؤسسته من خلال **"حديثهم مع رؤسائهم بشكل شفهي"**، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الفلسطينية وصحافة المواطن" والتي أظهرت أن المؤسسات الإعلامية الفلسطينية تعتمد بشكل كبير وبنسبة 86.2% على التوجيهات غير المكتوبة ضمن السياسات التحريرية، كأحد أشكال أدوات التنظيم الذاتي التي يتم اتباعها لتحديد وضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة، وهو ما يعتبر من أضعف أشكال أدوات التنظيم الذاتي لعدم القدرة على اعتمادها كوثيقة.[11]

وفي المرتبة الثانية، جاءت عبارة **"بشكل مكتوب ومطبوع في مدونة أو كتاب إرشادات تحريرية تخص مؤسسته"** بنسبة 21%، تليها عبارة **"من خلال التعليمات المطبوعة التي يتم تعليقها في لوحة الإعلانات أو توزيعها على العاملين"** بنسبة 12%، بينما جاء في المرتبة الأخيرة عبارة**"أخري تذكر"** بنسبة 13.7%، وذلك فيما يتعلق بمعرفتهم بالمبادي التحريرية والقواعد المهنية من خلال ممارستهم للعمل الصحفي واكتساب الخبرات بواقع"5 تكرارات"، فيما تبين معرفة البعض منهم بتلك المبادئ والقواعد من خلال حصولهم على دورات تدريبية مكّنتهم من معرفتها وذلك بواقع تكرارين فقط.

وهو ما يبين اتجاه كثير من المؤسسات الصحفية إلي إصدار التعليمات أو القرارات بشكل شفهي من الرؤساء، وهو الأمر الذي يكشف ضرورة قيام تلك المؤسسات بإصدار التعليمات

وفق مراسلات مكتوبة واضحة إعمالا بمبدأ الشفافية والحفاظ على حقوق كل الأطراف، وتفعيل ما يقصد من الدراسة بمفهوم "التنظيم الذاتي".

4- هل سبق أن تعرضت لمشكلة في مؤسستك الصحفية تتعلق بمعالجتك المهنية و/أو أخلاقيات العمل الصحفي لمادة صحفية ؟

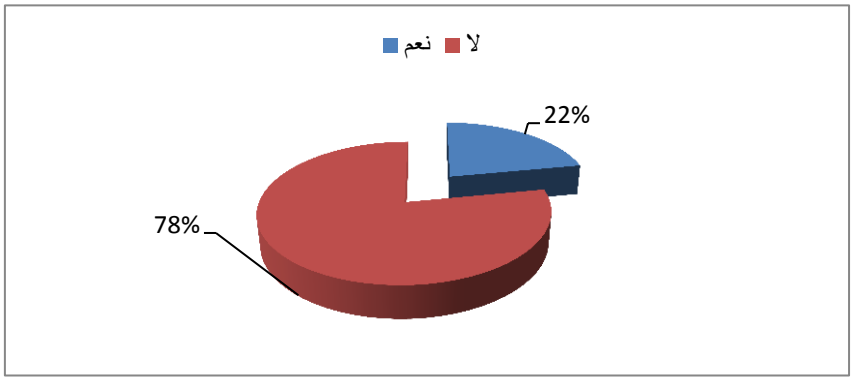

شكل رقم (9)

يتبين من خلال الشكل السابق، أن 78% من عينة الدراسة أفادوا بأنهم لم يتعرضوا لمشكلة في مؤسستهم الصحفية سواء في المعالجة المهنية أو أخلاقيات العمل الصحفي لمادة صحفية، في حين تعرض 22% من العينة إلي مشاكل متعلقة بعملهم الصحفي، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

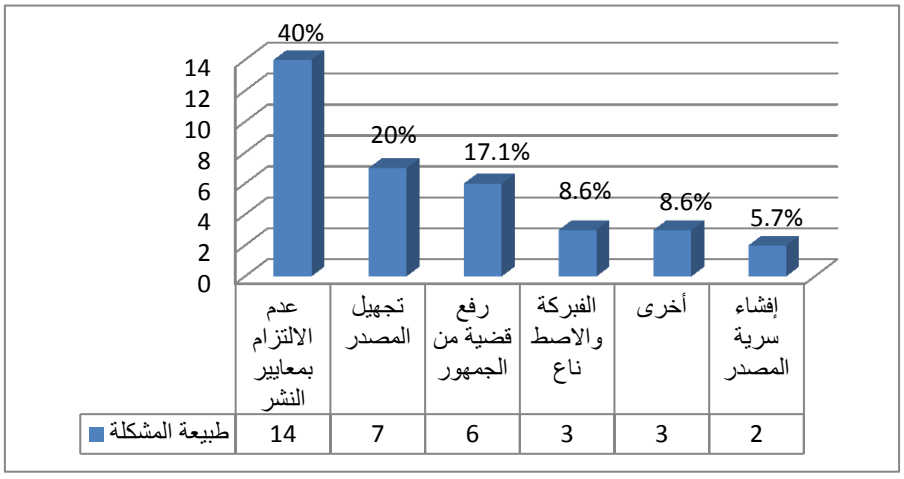

شكل رقم (10)

يظهر الشكل السابق تصدر عبارة **"عدم الالتزام بمعايير النشر"** المرتبة الأولى بنسبة

40% من المشاكل التي تعرض لها الصحفي، يليها قيام بعض الصحفيين من عينة الدراسة **"بتجهيل المصادر"** وعدم ذكرها في الخبر الصحفي بنسبة 20%، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة **"تم رفع قضية من الجمهور أو أحد الأطراف بشأن ما قمت بنشره"** بنسبة 17.1%، ثم الاتهام **"بالفبركة والاصطناع"** بنسبة 8.6% ، ثم "أخري تذكر" بواقع 3 تكرارات بنسبة 8.6%، وتمثلت في **عدم الدقة**، بالإضافة إلي **نشر أخبار غير مهنية**، وأخيرًا **رفض القالب الصحفي الذي أكتب به ومطالبته بالاعتماد على القالب الخبري العادي** (قال-أوضح-صرح) بواقع تكرار واحد لكل عبارة.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت **"إفشاء سرية المصدر"** بنسبة 5.7%، مع العلم أن قوانين الصحافة المصرية تنص على أنه "لا يجوز إجبار الصحفي على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون".

5- كيف تم التعامل معك من جانب المؤسسة؟

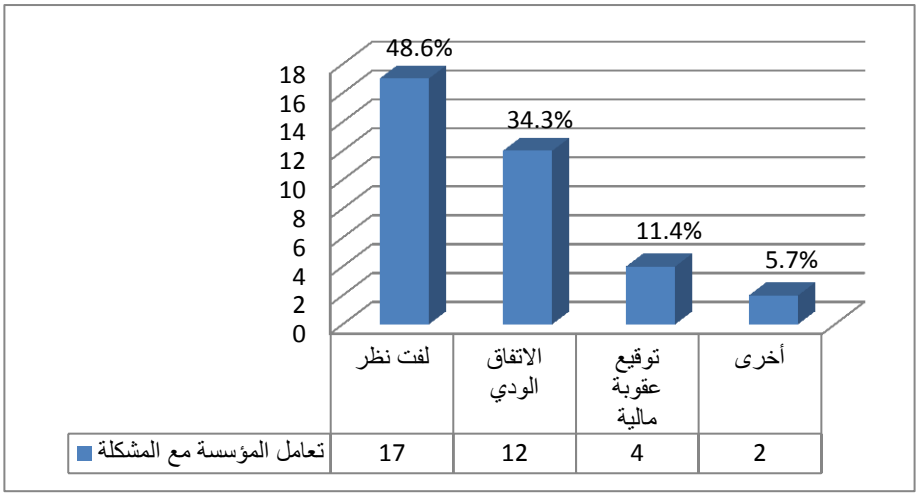

شكل رقم (11)

يظهر الشكل السابق كيفية تعامل المؤسسة الصحفية مع المشكلة التي تعرض لها الصحفي، فجاءت عبارة **"تعرضت للفت الانتباه من جانب رؤسائي"** بنسبة 48.6%، يليها عبارة **"تم الاتفاق الودي بشأن المشكلة"** بنسبة 34.3%، وجاء في المرتبة الثالثة عبارة **"توقيع عقوبة مالية عليه"** بنسبة 11.4%، وأخيرًا عبارة "أخري تذكر" متمثلة في مثول المؤسسة الصحفية بجانب الصحفي أمام القضاء بنسبة 5.7%.

6- هل لدى مؤسستك الصحفية مدونة سلوك مهنية داخلية و/أو "دليل إرشادات تحريرية" (كتيب أو لائحة تتضمن القواعد المهنية والمعايير التحريرية التي تلزم المؤسسة الصحفيين العاملين بها بتطبيقها)؟

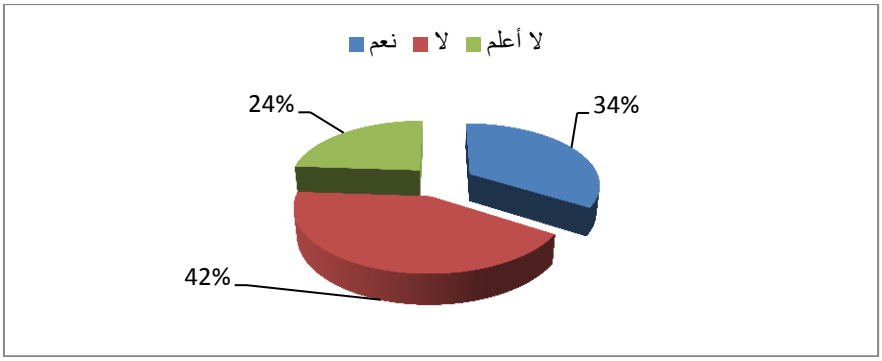

شكل رقم (12)

كما هو مبين بالشكل السابق، يظهر أن 42% من إجمالي عينة الدراسة أفادوا بأن مؤسستهم الصحفية التي يعملون بها ليس لديها مدونة سلوك مهنية داخلية أو لائحة تتضمن القواعد المهنية والمعايير التحريرية التي تلزم العاملين بها بتطبيقها، في حين يرى 34% فقط من العينة بأن مؤسسته الصحفية التي يعملون بها لديها مدونة سلوك داخلي للأداء الصحفي والإعلامي كوثيقة يلتزمون بمبادئها، وذلك بهدف تعزيز الممارسة المهنية الحرة والمحترفة والحد من الممارسات العشوائية المنفلتة، بينما جاءت نسبة من ليس لديه علم بوجود مدونة سلوك داخلي في مؤسسته الصحفية من عدمه في المرتبة الأخيرة بنسبة 24%.

7- ما المقصود بـ "التنظيم الذاتي" في الممارسة الصحفية؟

جدول رقم (1)

المقصود بالتنظيم الذاتي	التكرار	%
الالتزام بمنظومة من القواعد المهنية المكتوبة بهدف الحفاظ على حد أدنى من الممارسة المهنية الأخلاقية والمسؤولة	87	27.36
التنظيم الذاتي هو الرقابة الذاتية	83	26.10
يشتمل على مبادئ وتوجيهات خاصة بطريقة المعالجة المهنية للمحتوى.	82	25.79
تعهد من قبل الصحفيين بالحفاظ على الحوار مع الجمهور، وبإنشاء آلية للشكاوى (أمبودسمان)، للتعامل مع الانتهاكات والاهتمامات بشكل عقلاني ومستقل.	35	11
القواعد الإدارية المؤسسية الخاصة بالصلاحيات والحضور والانصراف والإجازات والأذون.	31	9.75

يوضح الجدول السابق رؤية الصحفيين لماهية "التنظيم الذاتي" في الممارسات الصحفية، فيرى 27.3% من عينة الدراسة أن التنظيم الذاتي يقصد به "الالتزام بمنظومة من القواعد المهنية المكتوبة بهدف الحفاظ على حد أدنى من الممارسة المهنية الأخلاقية والمسؤولة"، بينما يرى 26.1% بأن التنظيم الذاتي هو "الرقابة الذاتية"، ووفقا لما تم عرضه سابقا، فإن التنظيم الذاتي لا يعني الرقابة الذاتية، ويمكن الإشارة إلي أن "التنظيم الذاتي" وفقا لما جاء في تقارير الأمم المتحدة الخاصة بآليات إدارة وحكم الإعلام على أنه، "عملية تنظيمية مستقلة لمجال ما بعيدًا عن سيطرة الحكومة، وتستقي استقلاليتها من خلال قوانين ومعايير ملزمة للأفراد العاملين في هذا المجال، ومن السمات المميزة

لتلك العملية هو اشتراك أفراد المجال المراد تنظيمه في وضع المعايير والقواعد المنظمة والملزمة لهم.[12]

يرى الباحث أن "التنظيم الذاتي" نمط من أنماط التنظيم الطوعي الداخلي الذى ترتضيه منظومة أو مؤسسة إعلامية لذاتها، بشكل يضمن لها حرية عملها، ويفرض عليها التزامات أخلاقية ومهنية، تؤطر أداءها وتعزز مصداقيتها لدى جمهورها، وتضمن لها سبيلاً إلى إصلاح الأخطاء والتطوير المستمر.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "يشتمل على مبادئ وتوجيهات خاصة بطريقة المعالجة المهنية للمحتوى" بنسبة 25.7%، يليها عبارة" تعهد من قبل الصحفيين بالحفاظ على الحوار مع الجمهور، وبإنشاء آلية للشكاوى (أمبودسمان)، للتعامل مع الانتهاكات والاهتمامات بشكل عقلاني ومستقل" بنسبة 11%، وفي المرتبة الأخيرة يرى 9.75% من إجمالي عينة الدراسة بأنها "القواعد الإدارية المؤسسية الخاصة بالصلاحيات والحضور والانصراف والإجازات والأذون". وبالتالي تعكس النتيجة السابقة، تفاوت وعي الصحفيين من عينة الدراسة بماهية التنظيم الذاتي وأدواته، وعدم المعرفة الدقيقة لنسبة كبيرة من الصحفيين للمعنى الحقيقي لمفهوم "التنظيم الذاتي"، وبالتالي هناك حاجة لقيام المؤسسات الصحفية بمهمة تدريب الصحفيين على أداوت التنظيم الذاتي، وكيفية تطبيقه في الصحافة، باعتباره أحد أهم أساليب تطوير الأداء الصحفي في مصر.

8- أمامك مجموعة من العبارات الخاصة بتنظيم الأداء الصحفي، حدد مدى موافقتك أو معارضتك لها؟

جدول رقم (2)

العبارة	موافق		محايد		معارض		الوسط المرجح	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%		
وجود ميثاق شرف داخلي للمؤسسة ضروري	145	20.06	10	3.55	4	1.50	2.89	1
ضرورة وجود تشريعات تحمي الصحفي من المتابعة القضائية	137	18.95	14	4.96	8	3.00	2.81	2
اعتماد ميثاق لقواعد السلوك المهني يعزز إرساء قواعد النزاهة والشفافية	124	17.15	26	9.22	9	3.37	2.72	3
تنظيم الأداء الصحفي وضبطه على صعيد الممارسة المهنية المسؤولة، والأخلاقيات، يقع ضمن مسؤولية المؤسسة الصحفية	108	14.94	40	14.18	11	4.12	2.61	4
مدونات ضبط السلوك الصحفي لا تزدهر إلا في مناخ ليبرالي	86	11.89	49	17.38	24	8.99	2.39	5
الرقابة الذاتية تحد من حرية الصحفي	48	6.64	56	19.86	55	20.60	1.96	6
أفضّل سن قوانين وتشريعات من جانب الدولة تحكم العمل الصحفي	45	6.22	37	13.12	77	28.84	1.80	7
النصوص الجنائية والقانونية لا تحد من حرية الصحفي في ممارسه عمله	30	4.15	50	17.73	79	29.59	1.69	8

يظهر الجدول السابق مجموعة من العبارات الخاصة بتنظيم الأداء الصحفي التي حاز بعضها على التأييد، والبعض الأخر على الرفض من عينة الدراسة، فبالنسبة إلى العبارات التي حازت على التأييد والموافقة، جاءت عبارة **"وجود ميثاق شرف داخلي للمؤسسة ضروري"** في المقدمة بنسبة 20%، يليها عبارة **"ضرورة وجود تشريعات تحمي الصحفي من المتابعة القضائية"** بنسبة 18.9%، ثم عبارة **"اعتماد ميثاق لقواعد السلوك المهني يعزز إرساء قواعد النزاهة والشفافية"** بنسبة 17.1%، وفي المرتبة الرابعة حازت عبارة **"تنظيم الأداء الصحفي وضبطه على صعيد الممارسة المهنية المسؤولة والأخلاقيات، يقع ضمن مسؤولية المؤسسة الصحفية"** أيضا على التأييد بنسبة 14.9%، ثم عبارة **"مدونات ضبط السلوك الصحفي لا تزدهر إلا في مناخ ليبرالي"** بنسبة 11.8%.

أما عبارة **"الرقابة الذاتية تحد من حرية الصحفي"**، فانقسمت آراء عينة الدراسة ما بين الموافقة والمعارضة والحياد، وإذا انتقلنا إلي العبارات التي حازت على نسبة عالية من الرفض فتمثلت في عبارة **"أفضّل سن قوانين وتشريعات من جانب الدولة تحكم العمل الصحفي"** بنسبة 28.8%، وأخيرًا عبارة **"النصوص الجنائية والقانونية لا تحد من حرية الصحفي في ممارسه عمله"** بنسبة 29.5%.

ويتضح مما سبق بأن غالبية الصحفيين من عينة الدراسة اتفقوا على ضرورة وجود آليات إطار للتنظيم الذاتي بواسطة الصحفيين والإعلاميين أنفسهم بعيدًا عن أجهزة الدولة؛ للحد من الانفلات في الأداء، وتقليل الممارسات الحادة، وتعزيز ثقة الجمهور في وسائل الإعلام، بما يرفع عن كاهل القضاء الكثير من القضايا التي تصل إليه بسبب الممارسات الصحفية المسيئة، والتي تعجز صناعة الإعلام نفسها عن احتوائها ومعالجتها وتطويق آثارها بشكل منصف وعادل، وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في مؤتمر "التنظيم الذاتي للإعلام في مصر: التحديات والمقترحات والحلول" بضرورة وجود كيان وطني مستقل عن الحكومة لتطوير وفهم حدود الضبط الذاتي وتحديد العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور.[13]

9- العبارات التالية تشير إلى نتائج مفترضة لاستخدام آليات ما يُسمى في الأدبيات الصحفية بـ "التنظيم الذاتي" في المؤسسات الصحفية، حدد درجة موافقتك عليها.

جدول رقم (3)

العبارة	موافق		محايد		معارض		الوسط المرجح	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%		
تقديم معالجات إعلامية تحظى بقبول القراء وتزيد من ثقتهم في المؤسسة الصحفية	137	16.14	19	6.42	3	2.36	2.84	1
تعزيز استقلالية الصحفيين ومؤسساتهم	121	14.25	33	11.15	5	3.94	2.73	2
تحقق التميز والانفراد عن الصحف والمواقع الإلكترونية الأخرى	118	13.90	28	9.46	13	10.24	2.66	3
في حالة الخطأ، يخضع الصحفيون للمحاسبة من مؤسساتهم وليس السلطة	111	13.07	39	13.18	9	7.09	2.64	4

تصبح الصياغات التحريرية والإخبارية متسقة مع توجهات الصحيفة	110	12.96	38	12.84	11	8.66	2.62	5
رفع درجة الالتزام بالقواعد الإدارية المنظمة للعمل داخل المؤسسة	108	12.72	40	13.51	11	8.66	2.61	6
تمكين المؤسسة الصحفية من إصلاح أحوال العاملين المادية	109	12.84	37	12.50	13	10.24	2.60	7
يشجع الصحيفة على عدم الامتثال للقوانين ويُضعف المساءلة	35	4.12	62	20.95	62	48.82	1.83	8

يظهر الجدول السابق آراء الصحفيين من عينة الدراسة فيما يتعلق بمجموعة من العبارات التي تشير إلى نتائج مفترضة لاستخدام آليات ما يُسمى في الأدبيات الصحفية بـ "التنظيم الذاتي" في المؤسسات الصحفية، وحازت جميع العبارات على نسبة عالية من التأييد عدا عبارة واحدة جاءت في المرتبة الأخيرة.

حيث حظت عبارة **"تقديم معالجات إعلامية تحظى بقبول القراء وتزيد من ثقتهم في المؤسسة الصحفية"** بأعلى نسبة من التأييد حيث بلغت 16.1%، يليها عبارة **"تعزيز استقلالية الصحفيين ومؤسساتهم"** بنسبة 14.2%، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة **"تحقق التميز والانفراد عن الصحف والمواقع الإلكترونية الأخرى"** بنسبة 13.9%، ثم عبارة **"في حالة الخطأ، يخضع الصحفيون للمحاسبة من مؤسساتهم وليس السلطة"** بنسبة 13%، وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة **"تصبح الصياغات التحريرية والإخبارية متسقة مع توجهات الصحيفة"** بنسبة 12.9%، تليها عبارة" رفع درجة الالتزام بالقواعد الإدارية المنظمة للعمل داخل المؤسسة" بنسبة 12.7%، ثم عبارة **"تمكين المؤسسة الصحفية من إصلاح أحوال العاملين المادية"** بنسبة 12.8%، وفي المرتبة الأخيرة حظت عبارة **"يشجع الصحيفة على عدم الامتثال للقوانين ويُضعف المساءلة"** على الرفض بنسبة 48.8%.

يمكن استخلاص أن النسبة الأكبر بين المبحوثين تدرك إلى حد مناسب طبيعة التنظيم الذاتي، ومزاياه بالنسبة إلى المنظومة الصحفية، ورغم وجود بعض الخلط في عدد من الاستجابات، بما يعكس عدم وضوح الرؤية، فإن هذا الخلط يعد محدودًا ولا يؤثر تأثيرًا كبيرًا أو مقلقًا في المدركات العمومية للمبحوثين.

إذًا يتضح مما سبق، اتفاق أغلبية الصحفيين من عينة الدراسة على أهمية التنظيم الذاتي داخل المؤسسات الصحفية، لما ينطوي عليه من إيجابيات ومزايا تعزز الاستقلالية وضبط المحتوى والالتزام بالمعايير المهنية والقانونية، وبالتالي إذا غاب التنظيم الذاتي عن المؤسسات الصحفية، يكون المجال مفتوحا وواسعًا لتغوّل السلطة التنفيذية على الإعلام، ويصبح القضاء واللجوء لمقاضاة الصحفيين الطريق الوحيدة لضبط العلاقة بين الجمهور والإعلام، مع ما يحمله ذلك من تضييق وتقييد للحريات الإعلامية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "فاطمة الزهراء" بعنوان "استخدام الصحفيين المصريين لشبكات التواصل في عمليات التنظيم الذاتي" التي أكدت على وعي الصحفيين بأهمية التنظيم الذاتي، مع ضرورة أن يدعم أصحاب الصحف الآليات المختلفة لهذا النوع من التنظيم الذاتي، الذي يخدم

المصداقية والصالح العام ومصالح الصحفيين وقدراتهم واستقلاليتهم، ويخدم في الوقت نفسه توسيع قاعدة توزيع الصحف.(14)

11- وضح رأيك في العبارات التالية: من بين أبرز الممارسات الخاطئة في الصحافة المصرية:

جدول رقم (4)

العبارة	موافق		محايد		معارض		الوسط المرجح	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%		
نشر معلومات غير موثقة (المصادر المجهلة)	120	26.85	25	13.30	14	9.38	2.65	1
سرقة المحتوى الذي تنتجه مؤسسات أخرى	119	26.62	13	6.91	25	16.25	2.59	2
تجاهل موضوعات مهمة تصب في اهتمامات الجمهور	111	24.83	23	12.23	25	15.63	2.54	3
نشر الشائعات والأكاذيب دون التأكد من صحتها	111	24.83	19	10.11	29	18.13	2.52	4
عدم الفصل بين المساحات الإعلانية والتحريرية	104	23.27	32	17.02	23	14.38	2.51	5
انتهاك خصوصية المواطن بدافع السبق الصحفي	103	23.04	27	14.36	29	18.13	2.47	6
نشر صور الجثث وضحايا الاعتداءات بشكل مبالغ فيه	101	22.60	31	16.49	27	16.88	2.47	7
كثرة الأخطاء اللغوية والنحوية	98	21.92	29	15.43	32	20.00	2.42	8
عدم الاهتمام بشكاوى القراء ومقترحاتهم وآرائهم	86	19.24	41	21.81	32	20.00	2.34	9
عدم مطابقة العناوين للمواد المنشورة	82	18.34	43	22.87	34	21.25	2.30	10
ذكر المصطلحات الفنية المعقدة دون تبسيطها للجمهور	78	17.45	48	25.53	33	20.63	2.28	11

يظهر الجدول السابق مدي موافقة أو معارضة عينة الدراسة على مجموعة من العبارات، تشتمل على أبرز الممارسات الخاطئة في الصحافة المصرية، وتبين النتائج أن جميع العبارات حظت على نسبة ملحوظة من التأييد، فجاءت في المرتبة الأولى عبارة **"نشر معلومات غير موثقة (المصادر المجهلة)"** بنسبة 26.8%، يليها عبارة **"سرقة المحتوى الذي تنتجه مؤسسات أخرى"** بنسبة 26.6%، ثم جاءت عبارتا **"تجاهل موضوعات مهمة تصب في اهتمامات الجمهور"** و**"نشر الشائعات والأكاذيب دون التأكد من صحتها"** بنسبة 24.8%، بينما جاءت عبارة **"عدم الفصل بين المساحات الإعلانية والتحريرية"** في المرتبة الخامسة بنسبة 23.2%، ثم حظت عبارة **"انتهاك خصوصية المواطن بدافع السبق الصحفي"** أيضًا على التأييد بنسبة 23%، تليها عبارة **"نشر صور الجثث وضحايا الاعتداءات بشكل مبالغ فيه"** بنسبة 22.6%، وفي المرتبة الثامنة جاءت عبارة **"كثرة الأخطاء اللغوية والنحوية"** بنسبة 21.9%، ثم عبارة **"عدم الاهتمام بشكاوى القراء ومقترحاتهم وآرائهم"** بنسبة 19.2%، أما عبارة **"عدم مطابقة العناوين للمواد المنشورة"** حظت أيضًا على الموافقة بنسبة 18.3%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت

عبارة **"ذكر المصطلحات الفنية المعقدة دون تبسيطها للجمهور"** وذلك بنسبة 17.4%.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة "حسن مصطفي"، التي توصلت إلي تعدد وتنوع الانتهاكات التي تعرضت لها أخلاقيات الممارسة المهنية في صحف الدراسة الإلكترونية، مع تفاوت في عدد تلك الانتهاكات من صحيفة إلكترونية إلى أخرى وفقا لتوجهاتها السياسية (السياسة التحريرية).[15]

ويتضح مما سبق مدى وعي الصحفيين في عينة الدراسة وإلمامهم بالممارسات الخاطئة التي تنتج أثناء عملهم الصحفي، وهو ما يعزز الحاجة إلى وضع إطار وإرساء مبادئ أخلاقية عامة مثل احترام الحقيقة، والوفاء بالوعود، وتجنب الضرر، وخدمة الشأن العام والمصلحة العامة، خصوصًا أن ميثاق الشرف الصحفي الذي أصدره المجلس الأعلى للصحافة عام 1998 ينص على ضرورة الالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهه أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلافها على نحو غير أمين، والالتزام بالتحري بدقة في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلي مصادر معلومة، والالتزام بعدم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند.[16]

12- ما أبرز آليات تقويم الأداء الصحفي وضبطه المتبعة في مؤسستك؟ (ملحوظة: الإجابات جاءت أقرب لتوصيات منها للآليات المتبعة بالفعل)

جدول رقم (5)

أبرز آليات تقويم الأداء الصحفي وضبطه	التكرار	%
محاسبة الصحفيين المقصرين وتخصيص مكافآت شهرية للمحررين وفقا للائحة الداخلية	105	30.97
التنسيق مع نقابة الصحفيين ومؤسسات أخرى لتدريب الصحفيين على كافة الفنون الصحفية والأدوات التي تمكنهم من إضفاء المهنية والموضوعية	84	24.78
قيام المؤسسة بإصدار أدلة تحريرية ومدونات تحدد المعايير والممارسات المقبولة والأخطاء التي يجب تجنبها، على صعيد الممارسة المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي	64	18.88
الحرص على إجراء مسوح واستطلاعات لمعرفة آراء القراء في المضامين المقدمة لهم	41	12.09
توظف المؤسسة "محقق شكاوى" (أمبودسمان) داخليا، يتلقى شكاوى القراء والأطراف المعنية بالتغطيات، فيما يخص مهنية المعالجات، والتزامها بأخلاقيات العمل الصحفي، ويحقق فيها، ويوصي بإجراءات إزاءها	34	10.03
أخرى تذكر	11	3.25

يوضح الجدول السابق، أبرز آليات تقويم الأداء الصحفي وضبطه المتبعة في المؤسسة الصحفية، حيث جاءت عبارة **"محاسبة الصحفيين** المقصِّرين، مع تخصيص مكافآت شهرية للمحررين وفقًا للائحة الداخلية" في المرتبة الأولى بنسبة 30.9%، تليها عبارة **"التنسيق مع نقابة الصحفيين ومؤسسات أخرى لتدريب الصحفيين على كافة الفنون الصحفية والأدوات التي تمكنهم من إضفاء المهنية والموضوعية"** بنسبة 24.7%، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة **"قيام المؤسسة بإصدار أدلة تحريرية ومدونات تحدد المعايير والممارسات المقبولة والأخطاء التي يجب تجنبها على صعيد الممارسة المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي"** بنسبة 18.8%، ثم عبارة **"الحرص على إجراء مسوح واستطلاعات لمعرفة آراء القراء في المضامين المقدمة لهم"** بنسبة 12%، أما عبارة **"توظف المؤسسة "محقق شكاوى" (أمبودسمان) داخليًا، يتلقى شكاوى القراء**

والأطراف المعنية بالتغطيات، فيما يخص مهنية المعالجات، والتزامها بأخلاقيات العمل الصحفي ويحقق فيها ويوصي بإجراءات إزاءها" فجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 10%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت عبارة **"أخرى تذكر"** بنسبة 3.2% متمثلة في تحليل ومتابعة دائمة لتعليقات القراء وأخذها بعين الاعتبار، واستماع المدير للمشكلات التي تواجه الصحفيين وعمله على معالجتها، وتوفير بيئة عمل مناسبة تمتاز بالإخاء والصداقة أكثر من كون العمل رئيس ومرؤوس، مع وجود تقييمات من رؤساء الأقسام عن المحررين وأخرى من مديري التحرير عن رؤساء الأقسام دون معرفة نتائجها وجدواها، وإجراء دورات تدريبية، وأخيرًا الحصول على الدعم المادي الكافي لتسهيل أداء المهمة.

وتظهر النتيجة السابقة أهمية التنظيم الذاتي من وجه نظر عينة الدراسة، لأنه يتعلق بإرساء مبادئ الحد الأدنى المتعلقة بالأخلاقيات والدقة والحريات الشخصية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحرية التحريرية فيما يمكن تغطيته وكيف يمكن تغطيته، وتتفق هذه الرؤية مع ما قدمه الباحث "وائل جمال" بندوة "إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات"،[17] والذي أكد على ضرورة التزام الصحف طوعًا بمعايير معلنة تتضمن ميثاق شرف مهني ودليلًا للسياسة التحريرية بتأسيس علاقة مع القراء لمناقشة تعليقاتهم والتعامل مع شكاواهم مما ينشر بطريقة شفافة وعلنية، مع إنشاء نظام داخل كل صحيفة أو لكل الصحف عمومًا يختص بتلقي الشكاوى والرد عليها وتصحيح الأخطاء ورد المظالم.

13- أمامك مجموعة من العبارات تتعلق ببعض المقترحات عن آليات ضبط الممارسات المهنية وتقويمها، حدد درجة موافقتك أو معارضتك لها؟

جدول رقم (6)

العبارة	موافق		محايد		معارض		الوسط المرجح	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%		
أن تقوم المؤسسات الصحفية بإعداد برامج تدريبية مكثفة لتأهيل وإعداد المحررين	145	17.92	10	3.73	4	2.05	2.89	1
وجود "تنظيم ذاتي" داخلي فعال يحكم العمل داخل المؤسسة الصحفية على الصعيد المهني	138	17.06	16	5.97	5	2.56	2.84	2
إتاحة الفرصة للأجيال الجديدة من المحررين لتولي المناصب القيادية	121	14.96	33	12.31	5	2.56	2.73	3
أن تنشيء المؤسسات الصحفية، كلها أو بعضها، آلية لـ "التنظيم الذاتي" للحد من الأخطاء وتصويب الأداء	124	15.33	25	9.33	10	5.13	2.72	4
تطبيق سياسة الثواب والعقاب للحد من الممارسات المهنية الخاطئة	121	14.96	30	11.19	8	4.10	2.71	5
ضرورة تدخل النقابة عبر بناء آليات "تنظيم ذاتي" للمهنة، وتفعيلها	100	12.36	46	17.16	13	6.67	2.55	6
رئيس التحرير هو المعني بضبط الممارسات المهنية وتقويمها	45	5.56	73	27.24	41	21.03	2.03	7
القضاء كفيل وحده بضبط الممارسات المهنية وتقويمها	15	1.85	35	13.06	109	55.90	1.41	8

يوضح الجدول السابق مجموعة من العبارات تتعلق ببعض المقترحات عن آليات ضبط الممارسات المهنية وتقويمها، حيث تبين أن جميع العبارات حازت على نسبة عالية من التأييد باستثناء عبارة واحدة فقط، فجاءت في المرتبة الأولى عبارة **"أن تقوم المؤسسات الصحفية بإعداد برامج تدريبية مكثفة لتأهيل وإعداد المحررين"** بنسبة 17.9%، يليها عبارة **"وجود "تنظيم ذاتي" داخلي فعال يحكم العمل داخل المؤسسة الصحفية على الصعيد المهني"** بنسبة 17%، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة **"أن تنشئ المؤسسات الصحفية، كلها أو بعضها، آلية لـ "التنظيم الذاتي" للحد من الأخطاء وتصويب الأداء"** بنسبة 15.3، ثم حظت عبارتا **"تطبيق سياسة الثواب والعقاب للحد من الممارسات المهنية الخاطئة"، و"إتاحة الفرصة للأجيال الجديدة من المحررين لتولي المناصب القيادية"** على الموافقة بنسبة 14.9%، كما وافق 12.3% من عينة الدراسة على **"ضرورة تدخل النقابة عبر بناء آليات "تنظيم ذاتي" للمهنة، وتفعيلها**، أما عبارة **"رئيس التحرير هو المعني بضبط الممارسات المهنية وتقويمها"** فانقسمت عينة الدراسة ما بين الموافقة والمعارضة والحياد، وأخيرا حظت عبارة **"القضاء كفيل وحده بضبط الممارسات المهنية وتقويمها"** على أعلى نسبة من الرفض بواقع 55.9%.

ويتضح مما سبق اتفاق غالبية الصحفيين من عينة الدراسة على ضرورة وجود آليات فعالة للمحاسبة والمساءلة وضمان الجودة من خلال التنظيم الذاتي داخل كل مؤسسة صحفية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه خبراء في مجال الإعلام في المؤتمر الدولي بنقابة الصحفيين بعنوان"التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في مصر" على أن التنظيم الذاتي هو الأداة الضرورية لضمان الأداء المهني المسؤول، وذلك من خلال بناء وتعزيز ثقة الجمهور في الأداء الصحفي والإعلامي، وربطه بالمعايير الأخلاقية للمهنة، مع التزام الدولة بعدم التدخل في الشأن المهني، الأمر الذي يمكن الصحافة من أداء عملها باستقلال ومهنية واحترام حقوق المجتمع وأفراده ومؤسساته.[18]

14- من وجهة نظرك، من يجب أن يقوم بإرساء آليات تنظيم الأداء الصحفي على الصعد المهنية والأخلاقية؟

جدول رقم (7)

تنظيم آليات العمل الصحفي	%
نقابة الصحفيين	13.30
الصحف والمواقع الإلكترونية نفسها من خلال تطوير مجالس صحفية مستقلة وآليات تنظيم جماعية	12.91
المجالس الصحفية التي ينص عليها الدستور (الهيئة الوطنية للصحافة-المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام)	12.90
كل مؤسسة معنية بإرساء آليات تنظيم أدائها الصحفي وإلزام محرريها بها	12.79
الأساتذة الجامعيون	12.57
المجتمع المدني	12.08
البرلمان	11.91
الحكومة	11.53

يوضح الجدول السابق الجهات التي يجب أن تقوم بإرساء آليات تنظيم الأداء الصحفي على المستوي المهني والأخلاقي من وجهة نظر الصحفيين المبحوثين، حيث جاءت **نقابة الصحفيين** في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 13.3%، يليها **الصحف والمواقع**

الإلكترونية نفسها، ثم **المجالس الصحفية التي ينص عليها الدستور** (الهيئة الوطنية للصحافة-المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام) بنسبة 12.9، ثم جاء **الأساتذة الجامعيون** في المرتبة الخامسة بنسبة 12.5%، يليها **مؤسسات المجتمع المدني** بنسبة 12%، وأخيرًا جاءت **الجهات التي تمثل الدولة** في النهاية سواء أكانت البرلمان أم الحكومة بنسبتي 11.9%، 11.5% على التوالي.

ويتضح مما سبق، عدم رغبة غالبية الصحفيين من عينة الدراسة في تدخل الحكومة أو البرلمان في وضع الآليات المنظمة للعمل الصحفي، وأن من يينشيء تلك الآليات هم أعضاء النقابات أو الجمعيات الصحفية والإعلامية ويقوم بها الصحفيون والإعلاميون أنفسهم دون أي تدخل خارجي، وهو ما عبر عنه قرار الاتحاد الدولي للصحفيين IFJ في اجتماعه بالبرازيل 1998 اعتمادًا على أن "القواعد الأخلاقية المهنية يجب أن تكون نابعة من الصحفيين أنفسهم لكى يكونوا الأكثر التزامًا بها؛ لأنهم الأقدر على صياغة الحلول لمشكلاتهم و يمكنهم صياغة علاقة صحيحة مع المجتمع الذى يعبرون عنه.

15- أمامك مجموعة من العبارات التي يدلل بها البعض على أهمية تفعيل آليات "التنظيم الذاتي" للأداء الصحفي في مصر، حدد درجة موافقتك أو معارضتك لها؟

رقم الجدول (8)

العبارة	موافق		محايد		معارض		الوسط المرجح	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%		
ضمان حق الجمهور في التزود بمحتوى متسق مع المعايير المهنية	138	21.73	15	12.00	6	17.14	2.83	1
ضمان حرية الرأي والتعبير و تعزيز درجة استقلالية الوسائل الإعلامية المختلفة	135	21.26	18	14.40	6	17.14	2.81	2
تعريف القراء بأن من حقهم تقديم شكاوي إلى المؤسسة الإعلامية التي يتابعونها	131	20.63	24	19.20	4	11.43	2.80	3
التقليل من حدة تدخل الدولة في سياسات النشر بالوسائل الإعلامية	118	18.58	30	24.00	11	31.43	2.67	4
مجاراة التقدم الحاصل في بعض الدول المتقدمة التي تترك تنظيم الصحافة لهيئات "التنظيم الذاتي"	113	17.80	38	30.40	8	22.86	2.66	5

يوضح الجدول السابق أهمية تفعيل آليات "التنظيم الذاتي" للأداء الصحفي في مصر، حيث حظت جميع العبارات على نسبة عالية من التأييد لها، فجاءت عبارة **"ضمان حق الجمهور في التزود بمحتوى متسق مع المعايير المهنية"** في المرتبة الأولى بنسبة 21.7%، يليها عبارة **"ضمان حرية الرأي والتعبير وتعزيز درجة استقلالية الوسائل الإعلامية المختلفة"** بنسبة 21.2%، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة **"تعريف القراء بأن من حقهم تقديم شكاوي إلى المؤسسة الإعلامية التي يتابعونها"** بموافقة 20.6% عليها، كذلك الموافقة على عبارة **"التقليل من حدة تدخل الدولة في سياسات النشر بالوسائل**

الإعلامية" بنسبة 18.5%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الموافقة أيضا على **"مجاراة التقدم الحاصل في بعض الدول المتقدمة التي تترك تنظيم الصحافة لهيئات "التنظيم الذاتي"**، وذلك بنسبة 17.8%.

ويتضح مما سبق اقتناع الصحفيين عينة الدراسة بأهمية تفعيل آليات "التنظيم الذاتي" للأداء الصحفي في مصر، لأنه سيمكّنهم من تقويم أدائهم المهني والتأثير الإيجابي في المجتمع الذى يتابع عملهم، ارتباطًا بتطوير السياسة التحريرية للوسائل الإعلامية لتجسد كل فئات المجتمع وأفكاره؛ ليحصل كل مواطن على حقه فى تداول المعلومات والمشاركة الاجتماعية للنهوض بالمجتمع، وهو ما أكد عليه أيضًا المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون بكلية الإعلام جامعة القاهرة تحت عنوان" الإعلام وبناء الدولة: الضوابط المهنية والتشريعية وأخلاقيات الممارسة".[19]

16- في رأيك، ما أهم آليات "التنظيم الذاتي" للأداء الصحفي بشكل عام؟

جدول رقم (9)

آليات التنظيم الذاتي	النسبة
أن تطبق المؤسسات الصحفية المواثيق الأخلاقية في الموضوعات التي تنشرها	17.62
أن تهتم المؤسسات الصحفية بعملية التدريب واختيار المحررين الجدد وفق قواعد معيارية	17.14
أن تصدر المؤسسات الصحفية أدلة ومدونات مهنية تنظم الممارسة وتقوّمها	16.93
أن تقوم المؤسسات الصحفية بتنفيذ ما تنص عليه المدونات المهنية والقواعد الإرشادية للعمل الصحفي	16.40
أن تقوم المجالس الصحفية المستقلة برصد التجاوزات والانتهاكات المهنية	16.23
أن توظف المؤسسة الصحفية مدقق شكاوى داخلياً (أمبودسمان)	15.68

يظهر الجدول السابق أهم آليات "التنظيم الذاتي" للأداء الصحفي بشكل عام من وجه نظر الصحفيين عينة الدراسة، فجاءت في المرتبة الأولى **ضرورة أن تطبق المؤسسات الصحفية المواثيق الأخلاقية في الموضوعات التي تنشرها** بنسبة 17.6%، يليها أهمية **أن تهتم المؤسسات الصحفية بعملية التدريب واختيار المحررين الجدد وفق قواعد معيارية** وذلك بنسبة 17.1%، ثم **أن تصدر المؤسسات الصحفية أدلة ومدونات مهنية تنظم الممارسة وتقوّمها** بنسبة 16.9%، ثم **التأكيد على أن تقوم المؤسسات الصحفية بتنفيذ ما تنص عليه المدونات المهنية والقواعد الإرشادية للعمل الصحفي** بنسبة 16.4%، وفي المرتبة الخامسة جاء التأكيد على أن **تقوم المجالس الصحفية المستقلة برصد التجاوزات والانتهاكات المهنية**، وذلك بنسبة 16.2%، وأخيرًا أن **توظف المؤسسة الصحفية مدقق شكاوى داخلياً (أمبودسمان)** بنسبة 15.6%.

ويتضح مما سبق، أهمية ميثاق الشرف ومدونة السلوك لدى الصحفيين عينة الدراسة مع ضرورة تطبيقهما في الموضوعات التي يتم نشرها؛ لأنهما بمثابة صياغة أخلاقية لقواعد سلوكية مهنية تحقق الاستقلال المهني والحكم الذاتي المهني في إطار تنظيمي، كما يوفران إطارًا لممارسة المهنة والحفاظ على حريتها ويدافعان عن أعضائها؛ لتمكينهم من أداء مهنتهم. كذلك اقتناعهم بأهمية اهتمام المؤسسات الصحفية بتدريب الصحفيين مما يساهم في تنمية مهارات الصحفي ويخلق ما يعرف بالصحفي الشامل الذى يتمكن من الكتابة والتصوير في آن واحد وتقديم مواد صحفية متميزة.

17-هل يوجد لدى مؤسستكم آلية لتلقي شكاوى الجمهور بشأن محتوى ومعالجة ما يتم نشره في صحيفتك على صعيد القواعد المهنية والأخلاقية للممارسة الصحفية؟

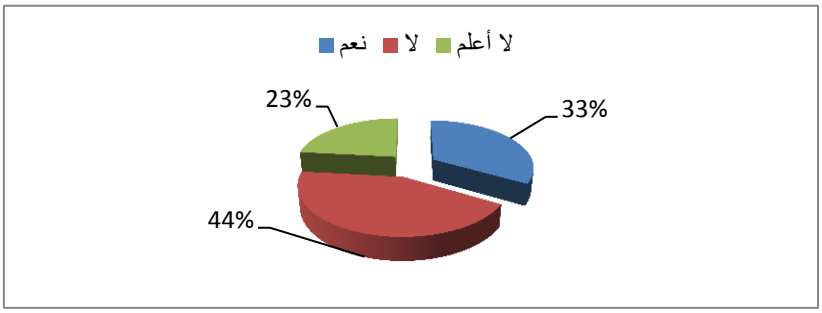

شكل رقم (13)

يظهر الشكل السابق، مدي وجود آلية لتلقي شكاوى الجمهور بشأن محتوى وطريقة ما يتم نشره في صحف المبحوثين على صعيد القواعد المهنية والأخلاقية للممارسة الصحفية، حيث أظهرت النتائج أن 44% من عينة الدراسة يروا بأن المؤسسة الصحفية التي يعملون بها **"لا توجد فيها آلية لتلقي شكاوى الجمهور بشأن محتوى وطريقة ما يتم نشره"**، في حين، رأى 33% من عينة الدراسة **"بامتلاك مؤسستهم الصحفية آلية لتلقي شكاوى الجمهور"**، بينما جاءت نسبة من **"ليس لديهم علم بوجود آلية لتلقي شكاوى الجمهور من عدمها"** بنسبة 23%.

ووفقا لتلك النتائج ، يعد جوهر عملية التنظيم الذاتي للصحافة (آلية الشكاوى) غير مفعل بشكل حقيقي حتى الآن، ومن ثم تظل نقابة الصحفيين والهيئة الوطنية للصحافة والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هي الجهات المنوط بها التعامل مع شكاوى الأفراد والهيئات من انتهاك القواعد الأخلاقية للمهنة، والوصول إلي تسويات مرضية لها مع الصحف والمؤسسات الإعلامية، لتحقيق التوازن بين حرية الصحافة وحقوق القراء، لغياب أهم أدوات التنظيم الذاتي في صناعة الصحافة في مصر.

18- في واقع الصحافة المصرية المعاصرة، هل يمكن أن يكون "التنظيم الذاتي" بديلا عن القوانين المنظمة للعمل الصحفي؟

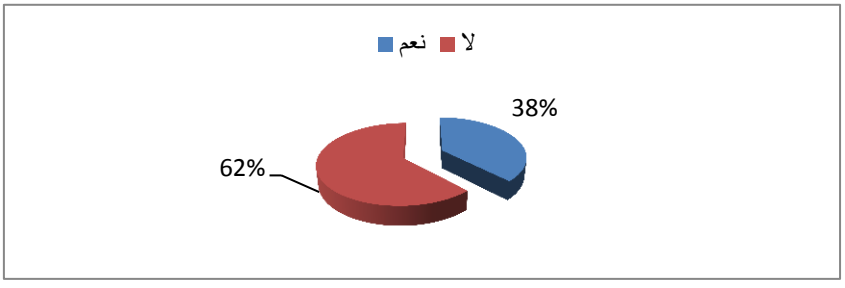

شكل رقم (14)

يتبين من الشكل السابق أن 62% من عينة الدراسة يرون بأن "التنظيم الذاتي لا يمكن أن يكون بديلًا عن القوانين المنظمة للعمل الصحفي"، في حين رأي 38% فقط بأن "التنظيم الذاتي يمكن أن يكون بديلًا عن القوانين".

19- ما النظام الأمثل لضبط الأداء والممارسات الصحفية للقائمين بالاتصال داخل المؤسسات الصحفية؟

جدول رقم (10)

النظام الأمثل لضبط الأداء والممارسات الصحفية	التكرار	%
من خلال القوانين النافذة	27	8.71
من خلال التنظيم الذاتي الخاص بكل مؤسسة	86	27.74
من خلال مواثيق الشرف الصحفي وإشراف النقابة	84	27.10
من خلال نظام عام موحد لـ "التنظيم الذاتي" للأداء الصحفي يتم تعميمه على كل المؤسسات الصحفية أو بعضها	50	16.13
من خلال الجمع بين كل ما سبق	46	14.84
من المستحيل وجود تنظيم ذاتي للأداء الصحفي في مصر	17	5.48

يوضح الجدول السابق، النظام الأمثل لضبط الأداء والممارسات الصحفية للقائمين بالاتصال داخل المؤسسات الصحفية، فجاءت في المرتبة الأولى: من خلال **"التنظيم الذاتي الخاص بكل مؤسسة"** وذلك بنسبة 27.7%، يليها عبارة **"مواثيق الشرف الصحفي وإشراف النقابة"** بنسبة 27.1%، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة **"من خلال نظام عام موحد لـ (التنظيم الذاتي) للأداء الصحفي يتم تعميمه على كل المؤسسات الصحفية أو بعضها"** بنسبة 16.1%، وفي المرتبة الرابعة جاءت عبارة **"من خلال الجمع بين كل ما سبق"** بنسبة 14.8%، ثم عبارة" من خلال القوانين النافذة" بنسبة 8.7%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت عبارة **"من المستحيل وجود تنظيم ذاتي للأداء الصحفي في مصر"** بنسبة 5.4%.

الخاتمة:

مما سبق نجد أن هناك اقتناع ورغبة لدى معظم الصحفيين في عينة الدراسة بأن "التنظيم الذاتي" ووجود ميثاق شرف داخلي هو النظام الأمثل لضبط الأداء والممارسات الصحفية للقائمين بالاتصال داخل المؤسسات الصحفية، فانضواء الصحفيين تحت أشكال "التنظيم الذاتي" سيحقق لهم المهنية الواعية والسلوك الأخلاقي الصحيح والتأثير الإيجابي في المجتمع[20].

وهناك رؤية يتبناها الكثيرون من الكتاب والصحفيين، ويتبناها أيضا كونجرس الاتحاد الدولي للصحفيين تقوم على أن وضع المعايير الأخلاقية يجب أن يكون مسؤولية الصحفيين وحدهم دون أي تدخل خارجي، وتقوم هذه الرؤية على أن المبادئ الأخلاقية لابد أن تكون نابعة من الصحفيين أنفسهم لكي يستطيعوا الالتزام بها، وأنها تعبر عن ضميرهم، ولذلك فهم الأقدر على تصور مشكلاتهم ومواجهتها، ولذلك فإن الميثاق الأخلاقي الذي يمكن أن يكون أكثر نجاحًا في التأثير في سلوك الصحفيين وتحسين أدائهم لابد أن يبدأ من الممارسة الفعلية للصحفيين.

فالمواثيق الأخلاقية لا تشكل فقط صياغة للعلاقة بين الصحفيين والمجتمع، لكنها أيضا ضرورة للصحفيين أنفسهم ولتنظيماتهم المهنية، فهي تلعب أدواراً مهمة من أهمها: (21)

1- إن المواثيق الأخلاقية توفر إحساسًا بالذاتية المهنية وتشير إلى نضج المهنة، وتؤدي إلى أن يحصل الذين يمارسونها على اعتراف اجتماعي بأن هذه المهنة تتميز عن غيرها من المهن، ولذلك فإنه يتم تنظيمها في شكل رابطة للممارسين، كما أن الممارسين الذين ينتمون إلى هذه الرابطة يشتركون في مهارات خاصة، وأنهم قد حصلوا على المعرفة الكافية لممارسة هذه المهنة، ولذلك فإنهم يقدمون ميثاقهم الأخلاقي للمجتمع، ويقومون بتطويره وتحديثه لتطوير الخدمات التي يقدمونها للمجتمع.

2- إن الميثاق الأخلاقي يتيح للجماعة المهنية أن تعرف نفسها، إنه يخبر الممارسين من هم؟ وماذا يجب أن يقوموا به؟ كما أنه يتيح إمكانية للنقد الداخلي والإصلاح الداخلي. إنه أيضاً يعلن للأخرين من هي هذه الجماعة المهنية؟ ويحدد الأهداف والقيم والمعايير التي يمكن أن يستخدمها الأخرون في فهم هذه الجماعة المهنية، وتحديد التوقعات منها، والمناقشة معها وتقييمها وبحث أي امتيازات يتطلبها القيام بهذه المهنة، والواجبات التي يجب أن تفي بها.

4– إن المواثيق الأخلاقية تساهم في تحقيق الاستقلال المهني أو الحكم الذاتي المهني بتوفير إطار لـ "التنظيم الذاتي"، وهو إطار للوفاء بالمسؤويات، وهذا يوفر بدوره أفضل وسائل الدفاع عن حرية الصحافة.

والخلاصة، أن "التنظيم الذاتى" للصحافة المصرية يمكن اعتباره تلبية لاستحقاق ضروري تأخر كثيرًا، وهو استحقاق يتجاوب مع مدركات الجماعة الصحفية المصرية، ويلبي طلبًا واضحًا لها، ويتسق مع التطورات الإعلامية والديمقراطية التى شهدتها معظم بلدان العالم الحر، وينهض كمحاولة فعالة للحد من انفلاتات الأداء الصحفى والممارسات الضارة، التى يحفل بها الوسط الصحفي الوطني، ويوفر آلية ناجعة لصون حرية الصحافة والحفاظ على المعايير المهنية.

الخلاصة

لقد أظهرت نتائج تلك الدراسة وجود غالبية بين المستطلعة أراؤهم تدرك مفهوم "التنظيم الذاتي" وتشجع على تبنيه كأحد الحلول الناجعة لمشكلات عدم التزام الصحافة بالقواعد المهنية والأخلاقية.

كما تظهر أن قطاعاً معتبراً بين المبحوثين يرى أن تبني آليات التنظيم الذاتي يمكن أن تزيد من ثقة الجمهور في الأداء الصحفي من جهة وأن تعزز استقلالية الصناعة من جهة أخرى، فضلاً عن كونه يمثل ضمانة لحق الجمهور في التزود بأخبار ومعلومات وتحليلات متسقة مع المعايير المهنية.

قائمة المراجع:

(1)Miklós Haraszti, The Media Self-Regulation Guidebook - All Questions And Answers, (Vienna: The OSCE Representative on Freedom of the Media), 2008.

([2]) Anthony Osae-Brown**. The Argument for Self-Regulation in the Media**. University of Stirling, United Kingdom, 2012.

(3) Susanne Fengler et al. "How effective is media self-regulation? Results from a comparative survey of European journalists". **European journal of communication**, Volume: 30 issue: 3, January 2015, page(s): 249-266.

(4) وائل جمال. "آليات تطوير الأداء المهني لمصحافة المكتوبة (بين دور المؤسسات والنقابة)".ورقة عمل في ندوة "إصلاح الإعلام في مصر ..رؤى وتوصيات". منتدى البدائل العربي للدارسات بالمشاركة مع برنامج تنمية الجهود الذاتية التابع لـ"الوكالة الكندية للتنمية الدولية CFLI، مصر، 16 نوفمبر 2011.

([5]) Toby Mendel et al. **"Assessment of Media Development in Egypt: Based on UNESCO's Media Development Indicators"**. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, France, January 2013.

([6]) محمد حسام الدين. **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، ا(لقاهرة: الدار المصرية للطباعة)، 2003،ص17.

(7) محرز غالى، اتجاهات النخب الصحفية المصرية نحو مستقبل صناعة الصحافة في مصر خلال العقد القادم (2004 - 2014). **رسالة دكتوراة غير منشورة**. (كلية الإعلام،جامعة القاهرة،2007)، ص59.

([8]) عواطف عبد الرحمن وآخرون. **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع) 1982، ص 248.

([9])**تم عرض استمارة الاستبيان على السادة المحكمين الآتية:**

- **أ.د ليلي عبد المجيد: عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة سابقًا، وأستاذ الصحافة بالكلية.**
- **أ.د محمود خليل: أستاذ الصحافة ورئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة.**
- **أ.د محمود علم الدين: أستاذ الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، وعضو الهيئة الوطنية للصحافة.**
- **د. عمار علي حسن: صحفي وكاتب وباحث.**
- **أ. يحيى قلاش: نقيب الصحفيين السابق.**

([*]) تم الاطلاع على العديد من الكتب التي تناولت المعالجات الاحصائية، ومنها: سعد عبد الرحمن. **القياس النفسي: النظرية والتطبيق**. ط5 (القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع)، 2008.

(10) **موقع الشرق الأوسط**، الصحف الورقية في العالم العربي... إما التجدد أو الاندثار،20 نوفمبر 2017، متاح عبر الموقع التالي: https://aawsat.com/home/article/1088996/

([11]) حسن دوحان، **التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الفلسطينية وصحافة المواطن:دراسة ميدانية**. مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت،2017

(12) Cishecki Melanie, "co- regulation: A New Model of Media Regulation". United Nations Division for the Advancement of Women

(DAW) Expert Group Meeting on **"Participation and access of women to the media, and the impact of media on, and its use as an instrument for the advancement and empowerment of women"** Beirut, Lebanon 12 to 15 November 2002.

([13]) **مؤتمر "التنظيم الذاتي للإعلام في مصر: التحديات والمقترحات والحلول"**. كلية الإعلام:جامعة القاهرة، 3 مايو، 2012.

([14]) فاطمة الزهراء، دراسة بعنوان"استخدام الصحفيين المصريين لشبكات التواصل في عمليات التنظيم الذاتي". **في: مؤتمر كلية الإعلام جامعة القاهرة:" الإعلام شريك في التنمية : رؤية مستقبلية"**، 2016.

([15]) حسن يوسف مصطفى."العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفى والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية: دراسة تحليلية، وعلى القائم بالاتصال". **رسالة دكتوارة غير منشورة**، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية)،2015.

([16]) الائتلاف الوطني لحرية الإعلام، ميثاق الشرف الصحفي المصري،7 مايو 2011، متاح على: http://ncmf.info/?p=151

وائل جمال، ندوة بعنوان"إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات". **منتدى البدائل العربي للدراسات**، 2017. (17)

([18]) المؤتمر الدولي لنقابة الصحفيين بعنوان **"التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في مصر"**، 24 أبريل 2012.

([19]) الإعلام وبناء الدولة: الضوابط المهنية والتشريعية وأخلاقيات الممارسة، **المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون بكلية الإعلام جامعة القاهرة**،26-27 مايو 2015.

([20]) محمد بسيوني، "أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام".**كراسات صحفية وإعلامية**. ع4. معهد الأهرام الإقليمي للصحافة. 2013

([21]) سليمان صالح،**أخلاقيات الإعلام**، ط3. دار حنين للنشر والتوزيع. 2014.